الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الاثنين
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيد غيريرو (الفلبين)
(نائب الرئيس)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)
(أ) التجارة والتنمية (تابع)
(ب) التنمية في مجال الأغذية والزراعة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/47/SR.32
13 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

نظرا لغياب السيد بيريس - بالون (أوروغواي)، شغل السيد غيريرو (الفلبين)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥

البند ٧٨ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع) (A/47/15، المجلدان الأول والثاني، A/47/312-S/24238، A/47/398 و Corr.1، A/47/410، A/47/414، و Add.1 و A/47/636؛ A/C.2/47/3؛ TD/364)

١ - السيد حماي (الجزائر): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما موقف مجموعة الـ ٧٧ من قضية التجارة والتنمية ويلاحظ مع القلق البطء الملحوظ في نمو التجارة العالمية الذي لم يزد إلا بنسبة ٢ في المائة، بالكاد في عام ١٩٩١. ومن المفارقات أن الجهود الشجاعة التي تبذلها البلدان النامية لتعديل اقتصادها وتحرير سياساتها التجارية تقابلها زيادة سريعة في الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو.

٢ - وأشار إلى أن تقرير لجنة الجنوب قد أكد، عن حق، ضرورة أن يفتح الشمال أسواقه للصادرات من البلدان النامية وأن يمنح هذه البلدان معاملة أكثر تفضيلا كشرط مسبق لتحقيق نمو مستدام في العالم النامي. ولبلوغ هذه الغاية، يجب إقامة نظام تجاري دولي حر ومفتوح وواضح وغير تمييزي من خلال جهود مشتركة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء وذلك لوضع لوائح تنظيمية تهدف إلى ضمان استقرار التجارة الدولية وإمكانية التنبؤ بها والتشغيل السليم لها وإلى أن تحصل البلدان النامية، بقدر أكبر من الإنصاف، على التكنولوجيا والاستثمار. وحث، بالإضافة إلى ذلك، البلدان المتقدمة النمو على ألا تزيد من المشاق الاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها بالفعل البلدان النامية وأن تجتث، على وجه الخصوص، الفساد في ممارساتها التجارية.

٣ - ومضى قائلا إن الاقتصاد العالمي يعاني من تشوه هيكلي شديد في الأسواق ومن انخفاض أسعار السلع الأساسية. ومن الضروري أن يبذل المنتجون والمستهلكون جهودا متضافرة لتصحيح هذه الاختلالات بحيث يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أسواق السلع الأساسية والوضوح والكفاءة في هذه الأسواق.

٤ - ومضى قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد اكتسب أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية بوصفه الإطار النموذجي للنظر في مسائل التجارة والتنمية. وأعرب لذلك عن ترحيبه بالدور الفعال الذي يؤديه المؤتمر في التنشيط الحالي لمنظومة الأمم المتحدة وحثه على إيلاء مزيد من النظر لدور التعاون بين الشمال والجنوب. وقال إن الجزائر تؤيد جميع المبادرات الرامية إلى تدعيم قدرة الأونكتاد التنفيذية وبالتالي تعزيز عمله في مجالي التنمية والتعاون الدولي.

(السيد حماي، الجزائر)

٥ - وأشار إلى أن عددا كبيرا من البلدان النامية تقوم بإنشاء رابطات إقليمية ودون إقليمية تهدف إلى تدعيم التنمية والتعاون الدولي عن طريق فتح أسواقها وتحسين إنتاجيتها وتنشيط الاستثمارات. والجزائر تعمل، من جانبها، من أجل إنشاء هيئة إقليمية للمغرب وتدعيم التعاون على نطاق افريقيا عن طريق المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية الموقعة في أبوجا في حزيران/يونيه ١٩٩١، وإقامة تعاون أقوى بين العالم العربي وافريقيا.

٦ - واستطرد قائلا إن الجزائر تتبع، بالإضافة إلى ذلك، سياسات إصلاحية تهدف إلى إعادة تنشيط نظامها الإنتاجي وإحياء النمو والتنمية مع المحافظة في الوقت نفسه على مكاسب العقود الماضية لا سيما ما يتعلق منها بقطاعات السكان الأكثر حرمانا. ولبلوغ هذه الغاية، نفذت الجزائر نطاقا من الإصلاحات التشريعية والإدارية الرامية إلى ضمان تنمية طويلة الأجل للموارد البشرية وتعزيز الصادرات والمبادرة الخاصة وتحرير الأسعار والتجارة وفتح الاقتصاد للاستثمار الأجنبي. وقد خضع التخطيط الاقتصادي والنظام المصرفي وهيكل، ومركز، المؤسسات العامة واللوائح التي تحكم الائتمان والعملة جميعها لدراسة وإصلاح بهدف تدعيم وتكثيف عملية الإصلاح. وقد اعتمدت، على وجه الخصوص، تدابير تشريعية للسماح باشتراك رأس المال الأجنبي وزيادة مشاركة الشركات الأجنبية في عمليات استغلال النفط. وبرنامج العمل الجديد الذي وضعته الحكومة يهدف إلى تحسين تنظيم الاقتصاد الوطني عن طريق القيام، تدريجيا، بإقامة اقتصاد سوقي يستند إلى إنتاج داخلي سليم ويكون مفتوحا تماما أمام العالم الخارجي.

٧ - السيد ساردمبيرغ (البرازيل): قال إنه يجب على المجتمع الدولي أن يناضل من أجل إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحا وحرا وواضحا ومنصفا. وأضاف أنه لذلك يعلق بلده أهمية قصوى على دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وذكر أن توقف هذه المفاوضات دليل على قصر نظر القوى الاقتصادية الرئيسية.

٨ - وأضاف قائلا إن البلدان النامية قد قامت بدورها، متحملة غالبا تكلفة ضخمة، لتعزيز نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف عن طريق اتباع تدابير لتحرير التجارة. ومع ذلك فإن هذه التدابير لم تكن متبادلة من جانب الشركاء التجاريين الرئيسيين لتلك البلدان، وظلت القيود المفروضة على إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق قائمة وتفاقمت نتيجة للقيود المفروضة على إمكانية الحصول على التكنولوجيا. والفجوة بين الشمال والجنوب أخذت في الاتساع، وهي حقيقة تنعكس مباشرة على التجارة الدولية. وفي الواقع، انخفضت حصة البلدان النامية في التجارة الدولية من ٢٤,٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٩,٣ في المائة في عام ١٩٨٩. وعند تناول قضية نقل التكنولوجيا، من الضروري أن تؤخذ في الحسبان احتياجات القطاع الخاص فضلا عن احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم النامي.

(السيد ساردمبيرغ، البرازيل)

٩ - ومضى قائلا إنه يجب أن يشكل التزام قرطاجنة، المعتمد في الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أساس الجهود المتجددة التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا وراء إيجاد حلول للقيود المفروضة على التجارة والتنمية. ووفقا لما اتفق عليه في الإعلان المعتمد في تلك الدورة، ينبغي أن تصبح التنمية بندا له أولوية في جدول أعمال المجتمع الدولي. وشعوب الجنوب تنتظر بشغف إشارة إيجابية من شركائها في الشمال، وهي تعتقد أن اللجنة الثانية هي المحفل الذي ينبغي أن تبدأ فيه جهود التفاوض الجديدة.

١٠ - واستطرد قائلا إن الأمين العام قد وضع، بحق، في تقريره عن أعمال المنظمة (A/47/1) "برنامج للتنمية" على قدم المساواة مع مساعي السلم التي تبذلها الأمم المتحدة. ويرى وفده أنه ينبغي أن تناقش اللجنة الثانية هذا البرنامج وتنفذه. غير أنه عملا بممارسات السنوات القليلة الماضية لن تتناول اللجنة هذا البرنامج. ويجري تناول قضايا حيوية، مثل التجارة والموارد المالية والتكنولوجيا، بطريقة إجرائية أساسا، في حين تخضع القضايا التي ينبغي أن تكون إجرائية إلى مناقشة لا نهاية لها. و "برنامج للتنمية" لا يتطلب مجرد نظرة خلاقة ولكن يتطلب أيضا مفاوضات فعالة. ويجب تعزيز أدوار الأجزاء الحالية في منظومة الأمم المتحدة، كما يجب إنشاء هياكل جديدة لإنفاذ الالتزامات الشاملة المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١١ - وأشار إلى أنه يتعين على الأمين العام، من أجل القيام بوضع برنامج للتنمية يكون متسما بالفعالية، أن يوسع المفاهيم الواردة في تقريره وأن يقدم تقريرا محددا عن هذه القضية إلى الدورة الثامنة والأربعين. وينبغي أن يتضمن التقرير، ضمن جملة أمور، قائمة شاملة بالمواضيع الفنية التي تتناولها اللجنة في مجال تعزيز التنمية.

١٢ - وانتقل إلى مسألة طرق العمل فأكد على ضرورة أن تعمل اللجنة في جو من التعاون الحقيقي مثلما تحقق في دورة الأونكتاد الأخيرة. ولقد بدا في السنوات الأخيرة أن الهدف الأسمى للجنة هو تحقيق توافق في الآراء. وعلى الرغم من أن تحقيق توافق في الآراء يعد أمرا مستصوبا للغاية، ينبغي ألا يسمح له بأن يثبط اللجنة في أعمالها.

١٣ - وقال إن وفده يشعر بقلق على وجه الخصوص نظرا لأن الاتفاقات لا تنفذ بفعالية وتبدو خاضعة لإعادة تفاوض مستمر. ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، التي أنشئت في أعقاب مقرر اتخذ في الدورة السادسة والأربعين، تعد مثالا واضحا ينطبق عليه هذا الكلام. ومن المقترح حاليا أن تدمج هذه الهيئة في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستنشأ قريبا. وذكر أن ولايتي الهيئتين مختلفتان تماما. واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تركز اللجنة على القضايا الموضوعية وليس على المسائل الإجرائية،

(السيد ساردمبيرغ، البرازيل)

وأن ينصب تركيزها في المستقبل على تنفيذ برنامج للتنمية يأخذ في الاعتبار التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بشأن هذه القضية. وقال إن وفده مستعد لأن يشارك في وضع قرار موجز يعهد إلى الأمين العام بالسلطة اللازمة ليبدأ العمل في تنفيذ ذلك البرنامج.

١٤ - السيد بريدا (رومانيا): قال إن البطء الذي اتسم به أداء الاقتصاد العالمي قد انعكس أيضا على أنماط التجارة. فقد انخفض معدل النمو في حجم التجارة العالمية إلى ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩١، وذلك أساسا نتيجة لانخفاض الطلب على الواردات من جانب الدول الصناعية وانهيار التجارة بين بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا. واحتمالات التحسين أصبحت قاتمة بسبب وصول مفاوضات جولة أوروغواي إلى طريق مسدود. ووجود نظام تجاري عالمي أكثر انفتاحا له أهمية حاسمة بالنسبة لرومانيا والبلدان الأخرى في مرحلة الانتقال التي تحتاج إلى زيادة عائداتها من التجارة لتمويل وارداتها وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، كما أن زيادة فرص التصدير ستجعل اقتصاداتها أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

١٥ - ومضى قائلا إن رومانيا تنفذ عملية مكثفة للانفتاح واضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه العملية، جرى تفكيك احتكارات الدولة للتجارة الداخلية والخارجية وإطلاق حرية النشاط التجاري وتقليل الشكليات المرتبطة بالأنشطة التجارية إلى الحد الأدنى. ويجري اتخاذ خطوات لتقليل مستويات التعريفات الجمركية وإلغاء حصص الواردات وتراخيص الاستيراد والتصدير وإنهاء التمييز القانوني بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدولة.

١٦ - واستطرد قائلا إن رومانيا تعيد التفاوض بشأن بروتوكول انضمامها إلى الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) اقتناعا منها بأن التوصل إلى نتيجة ناجحة للدورة الحالية سينشط الصادرات الرومانية وسيفتح، في الوقت نفسه، أسواق رومانيا أمام الواردات.

١٧ - ومضى قائلا إن إحدى أولويات رومانيا في مجال السياسة الخارجية هي إعادة إدماج البلد في الهياكل الاقتصادية والسياسية الأوروبية، ولذلك فإنها تشعر بالارتياح لأنه من المقرر أن يوقع اتفاق الارتباط الحر بين رومانيا والاتحادات الأوروبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأعرب عن أمله علاوة على ذلك في أن تؤدي الإقامة الوشيكة لمنطقة التجارة الحرة بين رومانيا وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة إلى زيادة تعزيز الجهود التي تبذلها رومانيا لإقامة اقتصاد سوقي.

١٨ - وأعرب في النهاية عن ترحيبه بالنتيجة الإيجابية للدورة الثامنة عشرة للأونكتاد، كما أعرب عن اعتقاده بأن اعتماد التزام كارتاخينا يشكل خطوة إيجابية نحو إقامة اقتصاد عالمي سليم وآمن ومنصف.

١٩ - السيد إيزاكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه كان من بين الأحداث الرئيسية الأخيرة التي شهدتها العلاقات الاقتصادية العالمية دخول الاتحاد الروسي وسائر الدول المستقلة حديثا في مؤسسات "بريتون وودز" واختتام الدورة الثامنة للأونكتاد بنجاح والمسعى الذي بذل بإخلاص على مستوى العالم للحيلولة دون فشل المفاوضات الحالية الدائرة في إطار "الغات". وكان الأمر المشترك في جميع هذه الأحداث هو زيادة الأهمية المولاة إلى التكامل. وأعرب عن اعتقاده بأن عمليات "الإقليمية التكاملية" على الصعيدين العالمي والمحلي ليست ضارة بالضرورة ولكن يمكن أن تتفاعل بحيث توجد مجالات واسعة من الأنشطة المتكاملة بما يوفر نوعا من الهياكل الثابتة والمرنة اللازمة للحقبة الاقتصادية العالمية المقبلة.

٢٠ - ومضى قائلا إن ترسانة العلاقات الاقتصادية العالمية الجديدة توفر، في الوقت نفسه، دفاعا فعالا ضد مظاهر القومية النشطة في المجال الاقتصادي، وأكد أنه لكي يمكن التصدي للمشاكل الاقتصادية الوطنية بفعالية يجب أن يتم ذلك بطريقة متسقة مع الحقائق الاقتصادية العالمية ومع ترابط الاقتصاد العالمي.

٢١ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الروسي بتنفيذ المقررات المعتمدة في الدورة الثامنة للأونكتاد بطريقة عملية من أجل إحياء المؤتمر في سياق الإصلاح العام للقطاع الاجتماعي والاقتصادي في الأمم المتحدة. ومن أبرز هذه التدابير العملية تحديد اختصاصات الهيئات الفرعية التي أعيد إنشاؤها والتي تتبع مجلس التجارة والتنمية، وزيادة الاهتمام المولى لمشاكل حرجة مثل تدعيم الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال وتحويل الإنتاج العسكري والترابط القائم بين تحرير التجارة وحماية البيئة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن الأمر لا يزال يتطلب بذل الكثير لتحويل الأونكتاد إلى منظمة فعالة وعالمية بالفعل، تتألف بصورة مناسبة مع احتياجات التنمية الاقتصادية العالمية ومصالح جميع البلدان وتراعي التقسيم الرشيد للعمل مع الآليات المماثلة الأخرى المتعددة الأطراف.

٢٣ - وقال إنه بالنظر إلى أن الاتحاد الروسي يسعى إلى الاندماج التام في النظام التجاري المتعدد الأطراف فإنه يحاول، حيثما أمكن، تعزيز استقرار هذا النظام ويعلق لذلك أهمية عظمى على مشاركته، كمراقب، في أعمال "الغات". وكرر استعداد بلده للانضمام إلى الاتفاق بوصفه طرفا متعاقدا. وفي هذا الصدد أعرب عن أمله في أن تختتم جولة أوروغواي الحالية بنجاح، إذ أن فشل هذه الجولة قد يؤدي إلى رد فعل متسلسل من الجزاءات التجارية وإلى تهديد حقيقي بحروب تجارية، وإذا ما حدث هذا فلن يكون هناك منتصرون.

٢٤ - وأضاف قائلا إن الإصلاح الجذري للقطاع الاقتصادي الأجنبي في الاقتصاد الروسي هام لنجاح عملية إصلاح البلد عموما. ولبلوغ هذه الغاية، طبقت مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية بهدف تحرير النشاط الاقتصادي الأجنبي وجعل اقتصاد البلد اقتصادا مفتوحا. ويجري بالتدريج رفع بقية القيود

(السيد إيزاكوف، الاتحاد الروسي)

المفروضة على التصدير وذلك في شكل تعريفات وحصص تحتمها الفجوة القائمة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية والنقص الحاد في سلع معينة. ويجري اتخاذ خطوات لتبسيط الإجراءات البيروقراطية.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه قد اعتمدت تدابير مماثلة لرفع القيود وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالواردات مع استحداث ضريبة استيراد وحيدة مقدارها ١٥ في المائة تعفى منها أصناف معينة من المواد الغذائية والأدوية. وتفرض ضريبة على الواردات من البلدان النامية بمعدلات أقل بينما تستورد، بلا ضرائب، الواردات من أقل البلدان نموا. ومن المأمول أن ينشأ عن طريق هذه التدابير جهاز لتنظيم التجارة الخارجية يستند إلى طرق اقتصادية في شكل تعريفات، أساسا، كي يفيد المؤسسات التجارية الروسية وشركاءها الأجانب على حد سواء.

٢٦ - السيد بتلير (استراليا): قال متحدثا باسم مجموعة "كيرنز" للبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية، إن المجموعة تشعر بقلق شديد لأن تتكلل جولة مفاوضات أوروغواي بالنجاح قبل نهاية عام ١٩٩٢ ما لم يوجد حل عاجل للخلافات التي لم تحل بعد. وعلى الرغم من احراز تقدم كبير في الأشهر الماضية لحل ما يواجه المشتركون الرئيسيون من مشاكل في الاتفاقية الزراعية الواردة في مشروع الوثيقة الختامية، فالصعوبات السياسية المباعدة بين المشتركين الرئيسيين تعرض نجاح هذه الجولة، ككل، للخطر. وقال إنه لا يمكن السماح لهذه المفاوضات بالاخفاق. فنجاحها ضروري لتعزيز النمو الاقتصادي العالمي، ومنع تدهور النظام التجاري العالمي، وتمكين الجهود التي يجري بذلها حاليا في العديد من أنحاء العالم من أجل اعادة التشكيل والتحرير من الاتيان بثمار. وقال إن التأخر الحاصل في اختتام هذه الجولة أخذ بالفعل يضر بمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٧ - وأضاف قائلا إن مجموعة "كيرنز" ترى أن من الممكن تسوية الخلافات الباقية إذا ما أظهرت جميع الأطراف ما يلزم من الالتزام والمرونة وحسن النية. وقد أبدى أعضاء المجموعة استعدادهم للاشتراك في هذه المفاوضات باسلوب بناء بغية التوصل إلى تسوية تقبل بها أطراف متعددة. ولا يزال الاعتبار الرئيسي هو أن تساهم النتيجة مساهمة حقيقية في تحرير التجارة وأن تكون متسقة مع المبادئ الرئيسية وأساليب الاصلاح المنصوص عليها في مشروع الوثيقة الختامية.

٢٨ - السيد جامتومو (اندونيسيا): تكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فقال إن تزايد ترابط الاقتصاد العالمي مع ما يشهده هذا الاقتصاد من تغيرات جوهرية، يفرض العديد من التحديات والفرص الجديدة لتحسين التعاون الاقتصادي العالمي. ولابد من التوصل إلى نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مزدهرا ومأمونا وعادلا. وشعرت بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بتشجيع كبير بفضل

(السيد جامتومو، اندونيسيا)

النتيجة التي أسفرت عنها الدورة الثامنة للأونكتاد التي شهدت نقطة تحول نحو الحوار والتفاوض القائمين على عدم المواجهة.

٢٩ - واستطرد قائلا إن نجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أمر حيوي للتنمية الاقتصادية لبلدان الرابطة، لذا تأمل هذه البلدان في أن يتم ايجاد حل لأزمة الدعم الزراعي قريبا تلافيا لنشوب حرب تجارية. وقال إنه إذا ما تكللت جولة أوروغواي بالنجاح وساهمت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على السواء، في الحد من التدابير الحمائية، فسيكون لهذا الأمر أثر هام على الاقتصاد العالمي.

٣٠ - وأردف قائلا إنه لما كانت السلع الأساسية حيوية الأهمية لاقتصادات معظم البلدان النامية، فإنه ينبغي بالتالي التشجيع على قيام المزيد من التعاون فيما بين هذه البلدان وبين المنتجين والمستهلكين، بغية تعزيز سياسات دولية بشأن السلع الأساسية أقوى وأكثر فعالية. فمن شأن هذه السياسات أن تساعد في الأجل الطويل على تحسين استقرار وشفافية وأداء أسواق السلع الأساسية فتوفر بذلك فوائد هامة للمنتجين والمستهلكين، على السواء، فيما تعمل في الوقت نفسه على الوصول إلى أقصى حد من مساهمة قطاع السلع الأساسية في تنمية التجارة الدولية. ورأى أنه ينبغي في هذا الصدد أيضا دعم العملية التي استهلها الأونكتاد لاستكشاف مدى جدوى عقد مؤتمر عالمي معني بالسلع الأساسية.

٣١ - وواصل حديثه قائلا إن أزمة الديون لا تزال تسبب صعوبات اقتصادية واجتماعية خطيرة للعديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وعلى الرغم من أن المشاريع الأخيرة لتخفيض الديون تمثل تطورا يدعو إلى التفاؤل، فثمة حاجة ملحة إلى توفير نهج جديدة للتوصل قريبا إلى حل دائم لمشكلة الديون. ولابد، إذا ما اريد دعم برامج التكيف الهيكلي وجهود تخفيف وطأة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، من مواصلة توفير الموارد للبلدان النامية من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف ومن أن يكون توفيرها هذا غير مقيد بشروط غير اقتصادية.

٣٢ - وأضاف قائلا إن بلدان الرابطة شرعت في اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تحقيق تكامل اقتصاداتها لدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف وتكملته، كما اعتمدت سياسات اقتصادية وتجارية متطلعة نحو الخارج ومصحوبة باصلاحات محلية مكثفة وذات وجهة سوقية من أجل زيادة التجارة الخارجية والاستثمارات. وقال إنه في محاولة للتعجيل بالتعاون الاقتصادي في نطاق الرابطة ودعم النظام التجاري الدولي وتكملته، قررت هذه الدول انشاء منطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا من خلال آلية نظام مشترك فعال للتعريفات الجمركية التفضيلية يتمثل هدفه النهائي في تنسيق التعريفات الجمركية في إطار الرابطة بين صفر و ٥ في المائة. وقال إن هذا لن ينتقص بأي شكل من التزام بلدان الرابطة

(السيد جامتومو، اندونيسيا)

الراسخ بنظام تجاري دولي مفتوح، إذ تدرك هذه الدول حاجتها إلى أن تكون جزء من المنطقة الكبرى لآسيا والمحيط الهادئ، وهي مشتركة بالتالي اشتراكا فعالا في التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي قد يتيح لهذه المنطقة فرصة القيام بدور هام في العمل على اقامة نظام تجاري متعدد الأطراف حر ومفتوح.

٣٣ - السيد كوهين (اسرائيل): قال إن النتيجة الناجحة التي أسفرت عنها الدورة الثامنة للأونكتاد ستساعد على التعاون الدولي في مجال التجارة والتنمية، وباستطاعة الأونكتاد أن يؤدي دورا هاما في هذا الصدد بتعزيز السياسات التجارية على المستويين الاقليمي والوطني وبوضع السياسات المناسبة لتعزيز التنمية التجارية المستدامة.

٣٤ - وقال إن من الضروري أن يعتمد في مجال التنمية نهج كلي يشمل حماية البيئة وحل المشاكل الاجتماعية والديمغرافية واستئصال شأفة الفقر، وقال إن وفده يشاطر الكثيرين ما يساورهم من قلق ازاء تلك المشاكل الوثيقة الصلة ببعضها البعض.

٣٥ - واستطرد قائلا إن اسرائيل تعلق أهمية عظمى على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وإنه ينبغي بذل جهد أكبر بكثير للاستفادة من تجارب البلدان التي لم يعد من الممكن اعتبارها بلدانا نامية، ولكنها لم تندرج تماما بعد في فئة البلدان المتقدمة النمو؛ وتشمل البلدان الحديثة التصنيع في آسيا وأمريكا اللاتينية كما تشمل اسرائيل - وهي البلدان التي تغلبت على الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والتي قد تكون خبراتها الخاصة مفيدة لغيرها من البلدان.

٣٦ - وأضاف قائلا إن لمفاهيم التنمية الاقليمية المتكاملة، ولاسيما على المستوى الريفي، صلة كبيرة بالعديد من البلدان النامية. ورأى أنه لا بد للمجتمع الذي شرع في اعادة بناء نفسه من التركيز بشدة على هياكل وأنماط العلاقات التي تشجع الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي والفخر بالانجاز.

٣٧ - وأردف قائلا إن اسرائيل بذلت جهود هائلة للتوسع في تعاونها التقني والاقتصادي مع غيرها من البلدان النامية، فقامت على مدى أكثر من ثلاثة عقود بتقاسم درايتها الفنية والدروس المستمدة من خبرتها الذاتية مع ١١٠ من البلدان النامية، في مجالات مثل التكامل الزراعي، وتنمية الطاقة البديلة، وبرامج تعليم القراءة والكتابة، والهندسة المائية والري، والتنمية الريفية والمجتمعية. وتستند برامج المساعدة هذه على ايمان اسرائيل بأن تنمية الموارد البشرية هي عنصر أساسي من عناصر العملية الانمائية.

(السيد كوهين، اسرائيل)

٣٨ - وقال إن التكنولوجيا هي عنصر رئيسي في التنمية المستدامة ويجب انتقاؤها بعناية بهدف تطويعها للاحتياجات الخاصة بكل بلد. واسرائيل هي، بفضل خبرتها في مجال تطوير التكنولوجيا، في مركز ممتاز لتقاسم تكنولوجياتها المطورة محليا ودرايتها الفنية مع غيرها. ويمكن أن تشمل هذه المساعدة أيضا انشاء هياكل أساسية، ومنها نظم البحث والتطوير، وتنمية القوى العاملة. واسرائيل مستعدة، كعهدها دائما، لتقاسم معرفتها وخبرتها مع غيرها والمساعدة بذلك في التنمية الناجحة والمستدامة.

٣٩ - السيد بريغوغليو (مالطة): قال إن البلدان النامية الجزرية تعاني، بالاضافة إلى المشاكل العامة التي تواجهها البلدان النامية، من عقبات أخرى عديدة ناجمة، في جملة أمور، من صغر حجمها، وعزلتها، وتشتتها الجغرافي وتعرضها للكوارث الطبيعية. ولما كان الرقم القياسي للناتج القومي الاجمالي الفردي لا يأخذ أوجه الضعف هذه في الاعتبار، فمن الضروري وضع رقم قياسي يقيس كميا أوجه الضعف عند تلك البلدان لإعطاء صورة أصدق عن قوتها الاقتصادية. وقال إنه اقترح في اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان النامية الجزرية والبلدان والمنظمات المانحة الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٠ تحت رعاية الأونكتاد، أن يولي الأونكتاد اهتماما خاصا باجراء استعراض للمؤشرات المناسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي يراعي العوامل المتصلة بالضعف الشديد الذي تتسم به البلدان النامية الجزرية.

٤٠ - واستطرد قائلا إن الأونكتاد أصدر إثر ذلك الاجتماع تكليفا باجراء دراسة استطلاعية لإعداد رقم قياسي للهشاشة. واستند واضع هذه الدراسة، في بناء هذا الرقم القياسي، إلى ثلاثة معايير رئيسية وهي أنه ينبغي أن يكون الرقم القياسي سهل البناء وأن تكون النتائج سهلة الفهم وأن يكون من الممكن مقارنة هذا الرقم القياسي بغيره على الصعيد الدولي. وهناك عدة متغيرات صالحة للادراج في هذا الرقم القياسي بناء على تلك المعايير. وقد اختيرت ثلاثة معايير بوصفها أهم المعايير فيما يتعلق بالضعف الاقتصادي، وهي التعرض لتأثير الأحوال الاقتصادية الخارجية والبعد والعزلة، والتعرض للكوارث الطبيعية. وناقشت الدراسة أيضا اجراء تقديري لثقل الرقم القياسي المركب ومنهجية للقياس الكمي للمتغيرات.

٤١ - وواصل حديثه قائلا إن الدراسة رتبت مائة وثلاثة عشر بلدا وفقا لصيغة استخدمت فيها بيانات عن المتغيرات الثلاثة، وتبين النتيجة النهائية بوضوح شديد أن البلدان النامية الجزرية، ولاسيما الصغيرة منها، غالبا ما تكون أكثر هشاشة من غيرها من البلدان. وقال إن أنواع الهشاشة الممثلة في الرقم القياسي لا تتصل بدرجة التنمية الاقتصادية؛ والعديد من البلدان النامية الجزرية الضعيفة اقتصاديا ليست في وضع سيئ من حيث الناتج القومي الاجمالي الفردي والرقم القياسي للتنمية البشرية. وتبين نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية أن لدى العديد من البلدان النامية الجزرية اقتصادا يبدو قويا من حيث الناتج القومي الاجمالي الفردي، ولكنه في الحقيقة هش للغاية.

(السيد بريفوغليو، مالطة)

٤٢ - ومضى قائلا إن الرقم القياسي للهشاشة الوارد في الدراسة الاستطلاعية يمكن تحسينه في عدد من المجالات، وأن إحدى نقاط ضعف هذه الدراسة هي أنها ليست عملية بقدر كاف بالنسبة لسياسات البلدان المانحة.

٤٣ - وقال إن مالطة شديدة الاهتمام بالمسائل والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بمساعدة البلدان النامية الجزرية. وبخلاف المبادرات التي قامت بها الحكومة المالطية في المحافل والمنظمات الدولية، هناك الكثير من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية، ولاسيما مؤسسة الدراسات الدولية التابعة لجامعة مالطة. واتخذ برنامجها المتعلق بالجزر والدول الصغيرة مبادرات مختلفة في هذا الصدد، وقد ركز هذا البرنامج حتى الآن على المسائل الاقتصادية ولكنه في معرض تغيير نظامه الأساسي ليشمل المسائل البيئية والجغرافية والتعليمية السياسية بقصد اعتماد نهج متكامل. ويتمثل هدف هذا البرنامج في المساعدة على تعزيز الاهتمام بالمشاكل الخاصة للجزر بغية تعزيز مقومات بقائها وجعلها أكثر قدرة على البقاء وأقل هشاشة.

٤٤ - ثم قال إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن العديد من المنظمات الدولية تولي اهتماما جادا لهشاشة البلدان النامية الجزرية. ومالطة تؤيد المبادرات التي اتخذها اتحاد الدول الجزرية الصغيرة، وهي مستعدة لتوفير خبرتها الفنية وغيرها من أشكال المساعدة لاعداد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للجزر الصغيرة، المقرر عقده في عام ١٩٩٣.

٤٥ - السيد غوميني (أوكرانيا): أعرب عن تقدير وفد بلده لالتزام قرطاجنة الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة. وقال إن وفد بلده يوافق على الاستنتاج بأن "الانتهاء المبكر من عملية تحويل اقتصادات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية إلى اقتصادات سوقية من شأنه أن يعزز الشراكة الجديدة الناشئة للتنمية". واستدرك قائلا إن إصلاحات سوقية من ذلك القبيل ستتطلب إيجاد توازن حاذق بين الأنظمة الإدارية والاقتصادية. وينبغي ألا يتجاوز التدخل الحكومي حدود الاستراتيجية الحكومية الأساسية، التي تشمل تنمية النشاط التجاري، ودعم الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة وتحويل المؤسسات المتوسطة والكبيرة إلى شركات مساهمة. وأردف قائلا إن أوكرانيا مصممة على تحويل شركات التجارة الخارجية إلى القطاع الخاص وإنشاء وسطاء تجاريين، والدعوة إلى تقديم العطاءات للعقود الحكومية، وإنشاء منطقة اقتصادية حرة. وقال إن أوكرانيا تود أن تشاهد القضاء على جميع الحواجز التي تعرقل التجارة الخارجية وهي تأمل في الانضمام إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات). ومضى قائلا إنه تجري إزالة جميع القيود الكمية المفروضة على التجارة الخارجية كما يجري استحداث عملة وطنية قابلة للتحويل. وأوضح أو أوكرانيا تود إقامة علاقاتها التجارية على الشراكة والتقيد التام بالاتفاقات، وتأمل في تطوير روابطها الاقتصادية مع الأعضاء الآخرين في كومنولث الدول المستقلة، وخاصة روسيا وكذلك مع جيرانها في الغرب والجنوب ومع بلدان من جميع القارات. وهي ترغب في إقامة

(السيد غوميني، أوكرانيا)

علاقات اقتصادية متمدنة مع جميع المناطق وتأمل في وضع حد للممارسة المؤذية المتمثلة في التجارة القائمة على المقايضة.

٤٦ - واسترسل قائلا إن من الحيوي زيادة فعالية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. لذلك تكرر أوكرانيا دعمها لقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨ (د - ٣٨). وفي هذا الصدد، فإن أوكرانيا مهتمة جدا بالأنشطة البحثية التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبدراسة وتحليل تجربة الإصلاحات في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بفترة انتقالية فيما يتعلق بالمالية، والتحويل إلى القطاع الخاص، والإصلاحات الهيكلية، وخاصة في مجال التجارة الخارجية، وكذلك بعقد حلقات دراسية لنشر المعلومات عن إمكانيات التعاون التجاري والاقتصادي مع تلك البلدان، بما في ذلك أوكرانيا. وواصل حديثه قائلا إن أوكرانيا ترحب بإنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للفريق العامل المخصص للتجارب المقارنة في مجال التحويل إلى القطاع الخاص، وهي تأمل أن تعتمد الدورة الحالية للجمعية العامة قرارا بشأن تلك المسألة. ومضى قائلا إن الأولويات بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تتمثل في تنفيذ القرارات المتعلقة بتعزيز النظام التجاري العالمي، وإجراء البحوث حول تبادل التجارب فيما يتعلق بإنشاء هياكل أساسية تجارية عصرية، وتعزيز الإجراءات الجمركية، وتدعيم آليات التأمين التجاري والمالية التجارية، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة واستخدام التبادل الالكتروني للبيانات. واختتم حديثه قائلا إنه يتعين على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتكيف بسرعة مع الواقع السياسي الجديد وأن يسعى إلى زيادة التعاون مع منظمات مثل الغات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

٤٧ - السيد بيفوروف (بيلاروس): قال إنه يؤيد الرأي الوارد في الفقرة ١٥ من التقرير المرحلي للأمين العام عن تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف (A/47/410). وأردف قائلا إن وفد بلده يرحب بالمقررات التي تم اتخاذها في الجزء الثاني من الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك المقرر ٣٩٨ (د - ٣٨). وأضاف أن بيلاروس ترحب بتزايد اهتمام الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بالعمليات الجارية في كومنولث الدول المستقلة وأوروبا الشرقية والوسطى والتي سيكون لها أثر قصير الأجل وطويل الأجل على تنمية الاقتصاد العالمي.

٤٨ - ومضى قائلا إن الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد سوقي عملية تتسم بالتناقض وأليمة؛ وأوضح أن النجاح لن يعتمد على الإرادة السياسية المحلية وعلى الصبر الاجتماعي فحسب وإنما أيضا على الدعم الخارجي الواسع النطاق من مصادر ثنائية ومعددة الأطراف وعلى التعاون السليم مع الأمم المتحدة ومع سائر المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية. وقال إن وفد بلده يقدر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة التقنية والمالية. إلا أنه يأمل أن تقدم التزامات اقتصادية جدية وأن توضع برامج اقتصادية طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل بلد. ومضى قائلا إن استراتيجية

(السيد بيفوروف، بيلاروس)

التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبيلاروس تستهدف الاندماج في المجتمع الاقتصادي الدولي والحفاظ في نفس الوقت على كومنولث الدول المستقلة وتعزيزه. وأضاف أن الإصلاح الاقتصادي يرمي إلى إنشاء آليات ذاتية التنظيم فعالة، لخلق بيئة اقتصادية جديدة تنطوي على شتى أشكال الملكية ولتنمية روح تنظيم الأعمال والمنافسة. واختتم حديثه قائلا إنه تقام أسس جديدة للتعاون الدولي في مجال التجارة مع اعتماد تشريعات تتعلق بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية وتنظيم العملة، والنظم المصرفية والجمركية، وذلك بتوجيه من الخبرات الدولية بهدف ضمان تماشي هذه القوانين مع الممارسة الدولية المتبعة.

٤٩ - السيد بوكورو (بوروندي): قال إن الحمائية تمثل أكبر شر يضر بالعلاقات التجارية الدولية. وأردف قائلا إن فرص الوصول إلى الأسواق تعرقلها حواجز غير جمركية متزايدة تعترض صادرات البلدان النامية. وأشار إلى أن خبراء البنك الدولي قدروا أن تلك القيود التجارية تخفض الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية بنسبة سنوية تبلغ ٣ في المائة، أو ٧٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد حذر الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أن البلدان الصناعية، برفضها قبول منتجات العالم الثالث، فإنها ستفقد فرصة لزيادة صادراتها، حيث أن ذلك سيقلل من قدرة البلدان النامية على الاستيراد.

٥٠ - وواصل حديثه قائلا إن من الأساسي، لكي تكلل الإصلاحات الاقتصادية للبلدان النامية، بما فيها بوروندي، بالنجاح، قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحا أمام صادرات تلك البلدان. ولاحظ أن من الغريب أن تكون النزعات الحمائية آخذة في الازدياد في البلدان الصناعية في الوقت الذي بدأ فيه التخلص من التدابير الحمائية في البلدان النامية. وأوضح أن بوروندي اعتمدت عددا من التدابير الرامية إلى تشجيع الصادرات وتنويعها، بما في ذلك حوافز ضريبية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وإقامة منطقة اقتصادية حرة وحيدة تغطي كامل تراب بوروندي وتوفر عددا من المزايا الضريبية والجمركية والمصرفية. واستدرك قائلا إنه لا يمكن إحراز أي تقدم ذي معنى في مجال تعزيز التجارة إذا لم تفتح البلدان الأخرى حدودها. لذلك فإن وفد بلده يشعر بالقلق للطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وحث جميع الأطراف على أن تتجاوز خلافاتها.

(ب) تنمية الأغذية والزراعة

٥١ - السيد براون (نائب الرئيس، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قال إن برامج التنمية لا تقدر الإمكانات الإنتاجية للمالكين الصغار من الفلاحين، والعمال الذين لا يملكون أراض، والرعاة الرحل، وصائدي الأسماك الحرفيين وخاصة المرأة الريفية الفقيرة حق قدرهم، وذلك بصورة تكاد تكون دائمة. ويمكن لأولئك الأشخاص، إذا ما منحوا القدر المناسب من الدعم، أن يقدموا مساهمات قيمة في إنتاج الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية بتكاليف منخفضة نسبيا وبدون طلب كبير على العملات الأجنبية. وأوضح أن من الأساسي، في فترة تتسم بمحدودية الموارد المخصصة للتنمية، استغلال القدرة الإنتاجية للفقراء.

(السيد براون)

٥٢ - واسترسل قائلا إن أحد العناصر الأساسية في الكفاح ضد الفقر ينبغي أن يتمثل في توفير المزايا والخدمات الاقتصادية للفقراء الريفيين فضلا عن وضع سياسات وطنية تؤدي إلى تنشيط القدرة الإنتاجية لذلك القطاع من المجتمع. وينبغي أن يعترف المجتمع الدولي بأنه في حين يمكن توقع أن تفيد القوى السوقية الفقراء الريفيين على الأمد الطويل، فإنه يمكن أن تكون لتلك القوى آثار سلبية على الأمد القصير خاصة في ضوء القدرة الضعيفة للفقراء الريفيين على المساومة. وينبغي أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لدى إعداد السياسات الوطنية وتخطيط عملية التكيف.

٥٣ - ومضى قائلا إن من الضروري قبل كل شيء فهم من هم الفقراء وما الذي يولد فقرهم ويديمه. وأضاف أن المنشور الذي سيصدره قريبا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والمعنون "حالة الفقر في المناطق الريفية من العالم ودراسة لأسبابها ونتائجها" يجيب بالضبط على هذا السؤال. وأردف قائلا إن الخطوة التالية تتمثل في وضع برامج للتخفيف من حدة الفقر تقوم على استثمارات محددة الأهداف، والسبب في ذلك هو أن القوى السوقية تسيطر عليها عادة فئات اجتماعية تجاهلت في الماضي احتياجات الفقراء. ويمثل تحديد الأهداف أداة لضمان إتاحة الفرصة للفقراء لإظهار ما لهم من إمكانات حتى وإن كانت القوى السوقية تؤثر على السياسات الاقتصادية العامة.

٥٤ - وواصل حديثه قائلا إنه إذا أريد أن تستجيب الاستثمارات على نحو فعال للاحتياجات الحقيقية، فإنه ينبغي أن يحدد الفقراء أنفسهم تلك الاحتياجات. ويمكن أن يؤدي الأخذ من الحكمة المحلية، بالاقتران مع التدريب الواعي إلى انخفاض تكاليف الاستثمار والتكاليف المتكررة، ويمكن أن يكفل قيام المستفيدين أنفسهم بتلك الاستثمارات. وينبغي أن تنطوي المشاركة على الجهود التنظيمية المجتمعية التي يمكن من خلالها للفقراء أن يتعاملوا بأقصى قدر من الفعالية مع المؤسسات الحكومية والقوى السوقية.

٥٥ - واسترسل قائلا إنه بالنظر إلى أن فرص وصول جزء هام من السكان الريفيين إلى الأراضي قليلة أو منعدمة، فإن الأنشطة المدرة للدخل خارج المزرعة تشكل جزءا أساسيا من أية استراتيجية إنمائية ريفية لإدماج الفقراء الريفيين في صلب الحياة الاقتصادية الوطنية. وأردف قائلا إن المشاريع الصغرى سواء كانت تقوم على الزراعة أو على غير ذلك، تساعد في وضع حد لفرط استغلال الموارد الطبيعية وتعزز في نفس الوقت دخل الأسرة. وكما يعترف بذلك في جدول أعمال القرن ٢١، فإن الفقر والتدهور البيئي مرتبطان ارتباطا وثيقا. واستدرك قائلا إنه لا يمكن فرض قيود بيئية على الذين يخوضون بالفعل صراعا يائسا من أجل البقاء. إذ لا يمكن أن يساهم الفقراء في استدامة البيئة إلا عندما يفهمون كيف تساهم في قدرتهم الذاتية على الإنتاج.

(السيد براون)

٥٦ - ومضى قائلا إنه يتعين على الوكالات الدولية أن توحد قواها في تصميم جديد، داخل المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، من أجل استئصال شأفة الفقر إلى الأبد. وقد قبل الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات الذي يضم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الصناعية، النهج الذي يعتمده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تجاه قضايا الفقر وهو يسعى حاليا إلى إيجاد طرق جديدة ومجددة لحشد قوى جميع الوكالات الخمس بطريقة متناسقة وموحدة. وقد سلمت المؤسسات المالية الأخرى بأهمية معالجة مشاكل الفقر بصورة أكثر مباشرة وهي بصدد النظر في الدروس التي استخلصها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٥٧ - السيد كامارا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): تحدث أيضا في البند ٧٨ (أ) من جدول الأعمال فقال إنه في حين أن القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية للبلدان النامية ازدادت في السنوات الأخيرة، فإن نمو صادراتها يجر الخطى بشكل خطير وراء صادرات البلدان المتقدمة النمو، كما أن معدلات التبادل التجاري للصادرات الزراعية للبلدان النامية سجلت انخفاضا كبيرا منذ منتصف الثمانينات.

٥٨ - ومضى قائلا إن فرص الوصول إلى الأسواق الزراعية أساسي إذا أريد للبلدان المصدرة الزراعية، وخاصة البلدان النامية، زيادة عائداتها من الصادرات. وأضاف أن استمرار ارتفاع مستويات الحمائية يعرقل بشكل خطير الجهود التي يبذلها العديد من البلدان لإعادة تشكيل اقتصاداتها وخدمة أعبائها من الديون والتقليل منها. وينبغي، لاستحداث نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا قابل للحياة ومستدام من شأنه أن يشجع النمو والتنمية لفائدة جميع البلدان، اختتام جولة أوروغواي بسرعة ونجاح. وقال إن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تزيد من مشاركتها في التجارة الزراعية العالمية فيما يتصل بجولة أوروغواي ومن المتوقع أن تؤدي منظمة الأغذية والزراعة دورا أساسيا في تنفيذ الاتفاق المتوقع بشأن التدابير الصحية والصحية النباتية.

٥٩ - واسترسل قائلا إن من الخصائص البارزة للأولويات المتوسطة الأجل لمنظمة الأغذية والزراعة تسهيل المبادرات المتعلقة بالسياسات الزراعية السوقية المنحى. واستدرك قائلا إن تلك الإصلاحات المعزولة لا تضمن دائما الأمن الغذائي للجميع، مثلما بينت ذلك الأحداث الأخيرة في العديد من البلدان النامية. بل ينبغي أن تكون إصلاحات السياسة العامة الموجهة نحو مبادئ التوجه السوقي مصحوبة أيضا بإجراءات في مجالات أخرى. ومن الهام ألا تغيب المشاغل البشرية الأساسية وخاصة مشاغل أفقر فئات المجتمع عن الأذهان. وينبغي تأمين الاشتغال السلس للاقتصادات السوقية المنحى ليس بانسحاب الدولة من كل نشاط اقتصادي وإنما بتدخلها الفعال، وخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية وتحسين المؤسسات والهياكل الأساسية.

(السيد كامارا)

٦٠ - واستدرك قائلا إن من غير المحتمل أن تكون إصلاحات السياسة العامة كافية، فضخامة المهمة التي تواجهها اقتصادات عديدة، وخاصة اقتصادات أقل البلدان نموا، تتطلب تجديد الجهود لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الدولية وتحسين نوعيتها. وأردف قائلا إن من مصادر القلق العميق أنه في حين ما زالت التجارة الدولية فيما يتعلق بالعديد من السلع الأساسية في حالة خطيرة، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية، وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، تدفقات رأس المال من القطاع الخاص غير كافية بالمرة.

٦١ - وواصل حديثه قائلا إن إصلاحات السياسة العامة المحلية والدولية، والإجراءات الداعمة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي واستعادة التنمية في التسعينات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار بصورة كاملة المشاغل المتعلقة بتدهور البيئة واستدامة التنمية. وأوضح أن برامج منظمة الأغذية والزراعة ومشاريعها تعالج على نحو فعال المسائل التقنية التي ينطوي عليها الأمر في ميادين الأغذية والزراعة والأحراج ومصائد الأسماك. واستدرك قائلا إنه في ضوء ما برز من المشاغل الأوسع نطاقا، فقد طلبت منظمة الأغذية والزراعة من الأمم المتحدة أن تكثف عملها المشترك بين عدة تخصصات لضمان اندماج الاعتبارات البيئية في جميع الأنشطة ذات الصلة بالموضوع التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة، ومنح المزيد من الأولوية للتنمية المستدامة ومنع تدهور البيئة، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في ميادين الزراعة ومصائد الأسماك والأحراج.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥